التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية
أسسه . منطلقاته . واقعه . تصور لتحقيقه

بحث مقدم إلى

مؤتمر

نحو رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية
في دول وأقطار الأمة الإسلامية

المنعقد بالكويت في ٢٣ ـ ٢٠١٢/٥/٢٤م

إعداد

الأستاذ الدكتور / يوسف إبراهيم يوسف

أستاذ الاقتصاد ـ مدير مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

[إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾]

سورة الأنبياء الآية رقم ٩٢

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَي: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي»[حديث شريف]

«إن العالم الإسلامي لا يمكن تجديده بدون الإسلام ولا بفكر مضاد للإسلام، .. إن الإسلام ومبادئه الراسخة هي الأساس الأخلاقي والفلسفي والعقائدي والسياسي لأي عمل أصيل يمكن القيام به في سبيل تجديد الشعوب المسلمة وإصلاح حالها. إن الاختيار قاطع: فإما توجه كامل نحو النهضة الإسلامية، وإما الركود والسلبية.. وليس أمام الشعوب المسلمة اختيار ثالث».

علي عزت بيجوفيتش

مقدمته لكتاب الإعلان الإسلامي

ملخص بحث
التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف
أستاذ الاقتصاد. مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي
بجامعة الأزهر

ناقش البحث فكرة التكامل الاقتصادي بين بلاد العالم الإسلامي، فوضح أن هناك جهودًا بذلت في هذا السبيل، وهناك مؤسسات أنشئت لهذا الغرض، وهي منبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومحفوزة بقرارات من القمة الإسلامية.

وبرغم هذا الزخم ممثلاً في العديد من المؤسسات والكثير من القرارات، لكن الحصيلة النهائية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، فالتكامل الاقتصادي بين بلاد العالم الإسلامي غير قائم، وذلك على الرغم من أن الدواعي إلى ذلك قائمة، ممثلة في انتشار التكتلات الاقتصادية، بين مختلف الأقاليم والدول في شتى القارات، وبالرغم من أن الإسلام يدعو هذه الدول إلى الانضواء تحت لواء الوحدة الإسلامية، ومضمونها هو التكامل الاقتصادي.

وقد اشتمل البحث على عدد من الفروع تتناول كل فرع منها عدداً من القضايا الخاصة بالتكامل الاقتصادي فيتحدث الفرع الأول عن مكانة التكامل في الإسلام، مقرراً أن التكامل بين بلاد الأمة مقررٌ إسلامياً باعتباره يمثل مضمون الوحدة الإسلامية، ومظهر الأخوة الإسلامية والتي بين البحث مفهومها والأساس التي تقوم عليه، ثم صور تطبيقها والتي تتسع لكل الأشكال التي يتفتق عنها الفكر البشرى، ثم تحدث البحث عن دور الأخوة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية. باعتبار أن التكامل اليوم أصبح تكاملاً إنمائياً، في البلاد الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وناقش البحث في هذا البند دور وأثر التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية في التغلب على مشكلة المنهج، والتي تختلف من منطقة إلى منطقة، والتكامل الاقتصادي وحده هو الذي يزيل هذا الاختلاف ويوحد المنهج الإنمائي في البلاد الإسلامية. ثم ناقش البحث نتائج التكامل الاقتصادي، ودوره في تحقيق الشروط المادية للتنمية الاقتصادية موضحاً أن التكامل يضاعف إمكانات البلاد الإسلامية، ويرفع عن كاهل كثير منها عبء تمويل التنمية، ويوجد فرص استثمار آمنة لمن يملكون الفوائض المالية. كما أنه يتيح أمام منتجات كل منطقة سوقاً واسعة، تساعد على نمو المشروعات

وتحولها إلى مشروعات تنتج في ظل الوفورات الخارجية التي تقلل التكاليف، وتزيد من الأرباح، وترفع من مستوى معيشة الشعوب.

ثم انتهى البحث إلى وضع تصور للتكامل الإنمائي بين بلاد العالم الإسلامي ينطلق من اعتبار هذا العالم يتمثل في سبعة أقاليم متكاملة، تحدث البحث عن تصور لتنمية إقليم منها كمثال يطبق على بقية الأقاليم، وإذا تحقق التكامل الإقليمي، يتم في المرحلة النهائية التكامل بين أقاليم الأمة الإسلامية .

ثم توصل البحث إلى عدد من النتائج التي تبين أن الأمة في أمس الحاجة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها وأن الفرصة السانحة اليوم أمامها ربما لن تكون موجودة في المستقبل.

والله ولى التوفيق

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف

أستاذ الاقتصاد ـ مدير مركز صالح
كامل للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

تمهيد

للقوة المعاصرة جوانب عديدة، منها الجانب العسكري ومنها الجانب الاقتصادي، وجوانب أخرى مختلفة. ولا نُبالغ إن قلنا إن القوة الاقتصادية للدولة هي الأهم من بين أنواع القوة. وهي تحتل هذه المكانة بسبب أن غيرها من أنواع القوة، يقوم بها ويعتمد عليها؛ فالنمو الاقتصادي المتسارع والتقدم التكنولوجي المتعاظم، والتعليم الجيد، وهي مكونات القوة الاقتصادية، هي أساس قوة أي مجتمع.

والصراع اليوم يدور بين عدد من الدول الكبرى حول حجم الإنتاج وقدرات التصدير، وامتلاك الأسواق. والسبق التكنولوجي، ومكانة الدولة في ميدان الإبداع والابتكار. وعلى أساس من كل ذلك تتحدد قوة العملات المختلفة. والدول العملاقة تقوم بذلك بقدرتها الذاتية، بيد أن هذه الدول تعد على أصابع اليد الواحدة، والكثير من الدول الأخرى ذات الأحجام العادية، تحاول أن تجد لها مكاناً بجوار الدول العملاقة، فلا تجد طريقاً لذلك إلا بالتكامل فيما بينها، وتجميع قدراتها.

هذا هو واقع العالم اليوم، وبخاصة في ظل العولمة، والتي فرضت من الدول الكبرى على العالم أجمع. ومن هذا يتضح أن العالم يتجه إلى التكتلات الاقتصادية، وأن المستقبل هو للكيانات الكبرى بنفسها أو بانتمائها إلى تكتل يقويها، وأن عصر الكيانات الصغيرة، أو الدول المنفردة قد انتهى.

إن التكتلات الاقتصادية تكاد تغطى معظم أقطار الأرض من أوروبا إلى أمريكا الشمالية إلى أمريكا الجنوبية، بل إن بعض هذه التكتلات تحاول أن تتكامل مع بعضها البعض.

تلك هي المنطقة الإسلامية التي تمتلك من موارد الثروة الطبيعية ما لا يملكه كثير من دول العالم، وبها كوادر بشرية راقية يشهد لها العالم الخارجي عندما تنتقل إليه وتعمل فيه، وبها الدين الذي يدعو إلى العمل ويجعله معيار الصلاح والتفاضل بين الناس. لكن واقعها يشهد بعدم استغلالها لمواردها، بل تركها نهباً لأطماع الآخرين الذين تكالبوا عليها، واستنزفوا خيراتها، وبقيت هي في مؤخرة الدول.

إن العالم الإسلامي لم يتمكن حتى اليوم من إنشاء تكتل اقتصادي يسمح بانسياب التجارة بين دوله وفق قواعد تحقق صالح الجميع، كما لم يتمكن من وضع العامل الإسلامي ضمن عوامل القرار الدولي في المسائل الاقتصادية، وبخاصة إبان تفاقم الأزمة المالية الحديثة، ولن تتمكن دوله بالتالي من مواجهة ضغوط النظام العالمي الجديد، فلم يكن لديه من قبل خيار من الدخول في المفاوضات التي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية «الجات» سابقاً. فهل يستطيع العالم الإسلامي أن يواجه ضغوط العولمة بصفته كتلة واحدة؟

لقد حاولت الدول الإسلامية أن تقيم تجمعاً اقتصادياً، وأنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عدداً من الأجهزة وأقامت عدداً من المؤسسات من أجل تحفيز التجارة البينية، وتحقيق تنمية العالم الإسلامي، وذلك تطبيقاً لقرارات سيادية مختلفة، اتخذتها مؤتمرات القمة الإسلامية في عام ٢٠٠٥م بمكة المكرمة وعام ٢٠٠٨م بالسنغال. كذلك أوصى مجلس محافظي البنوك المركزية بإطلاق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، هادفاً إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الإسلامية أعضاء البنك الإسلامي للتنمية وعددهم ٥٦ دولة، كذلك أنشئ المركز الإسلامي لتنمية التجارة البينية الإسلامية، وهو الذراع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المكلف بتنشيط المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

كل هذه المحاولات لجأنا إليها، فما هي النتيجة؟ لا شيء على أرض الواقع الملموس قد ظهر، فحجم التجارة البينية لم يختلف، والمنظمات المختلفة شكلية أكثر منها حقيقية. واليوم ماذا تملك الدول الإسلامية، هل لديها الإرادة اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي ؟

كيف تدرك هذه المجموعة حاجتها إلى الانضواء تحت تكتل يجمعها؟ وكيف تحيل هذا الإدراك إلى واقع ملموس يحميها، ويحفظ لها مكانتها بين شعوب الأرض؟ وما الذي يمثله هذا التجمع لها؟ وما الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي تعود على أعضائها من هذا التكتل؟ وما هي الصور التي يتحقق بها هذا الوضع المأمول؟ إن ذلك ما سنحاول أن نجيب عليه في هذه الورقة، آملين أن يكون ذلك داعياً لهذه الأمة إلى إمساك مقدراتها بيدها، وتحقيق وحدتها التي دعيت إليها في كتاب ربها ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾[1].

۞ ۞ ۞ ۞

المطلب الأول
التكامل ومكانته في الإسلام

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[2] هكذا بأسلوب القصر أى ليس المؤمنون شيعا ولا طبقات ولا أجناسا بل أخوة ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[3] ويقول المصطفي صلوات الله وسلامه عليه «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ**»[4] «**الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»[5].

والإسلام عندما يقدم لنا منهجه لعمارة الأرض يجعل من الأخوة الإسلامية منطلقاً ارتكازيا يجب تحقيقه، وهو يتمثل في ضرورة انضواء المسلمين تحت راية تظللهم وتجمع شملهم، ويحققون من خلالها ما وعدهم الله تعالى به من تمكين لهم وإعزاز لشأنهم.

وأدنى مظاهر الأخوة ومظهرها الاقتصادي، هو التكامل الاقتصادي بين بلاد الإسلام. إذ هو الذي يحقق الكثير من الشروط الموضوعية التي لابد منها لابتداء التنمية وانطلاقها ثم وصولها إلى أهدافها.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٩٢.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٠.

(٣) سورة التوبة: الآية ٧١.

(٤) متفق عليه، صحيح البخاري، رقم ٢٤٤٢. وصحيح مسلم، رقم ٢٥٨٠.

(٥) متفق عليه، صحيح البخاري، رقم ٢٤٤٦. وصحيح مسلم، رقم ٢٥٨٥.

وهذا المطلب سيتكفل بإبراز ذلك من خلال البنود التالية:

البند الأول: الأخوة الإسلامية – مفهومها وأساسها.

البند الثاني: صور تطبيق الأخوة الإسلامية.

البند الثالث: التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

البند الأول: الأخوة الإسلامية ـ مفهومها وأساسها:

للأخوة الإسلامية مفهومها المحدد، وأساسها الذي تقوم عليه، فمن حيث المفهوم:

يقصد بها تلك الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الأفراد ارتضوا أن يتجمعوا تحت لواء رابطة تربطهم تسمى «الوحدة الإسلامية» التي تتخذ من الأشكال ما يناسب التطور الذي وصلت إليه أحوال المجتمعات.

فالوحدة الإسلامية تعنى التنظيم الذي أقامه الإسلام ليجمع الفريق الذي استجاب لدعوته، والإطار الذي من خلاله يستطيع هؤلاء أن ينظموا أنفسهم.

هذا هو مفهوم الأخوة الإسلامية، فما هو الأساس الذي تقوم عليه؟.

يؤمن الإسلام بأهمية العقل البشرى الذي جعله مناط التكليف والمحاسبة في الدنيا والآخرة. وهو بالتالي يؤمن بإعطائه الحرية المطلقة في اختيار ما يحدد هويته، والسبيل الذي يبذل فيه جهوده. إن الإنسان ـ ومناط تكليفه العقل ـ قد اختاره الله تعالى لحمل الأمانة دون بقية خلقه، وسيحاسبه على هذه الأمانة بصفته الفردية ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[1] ومقتضى هذه المسئولية والمحاسبة الفردية عليها، أن يكون للإنسان الحرية المطلقة ليحدد لنفسه انتماءها.

ومن هذا المنطلق ينظر الإسلام إلى كل الفكر التي يتجمع الناس حولها في القديم والحديث، فما يوافق احترام العقل يقره، وما لم يوافق ذلك يشجبه.

ولنناقش الأفكار التي يتجمع البشر اليوم أو تجمعوا حولها بالأمس لنرى إن كانت تثبت أمام هذا المقياس، مقياس احترام العقل.

---

(١) سورة مريم: الآية ٩٥

١ - إن فكرة الجنس مثلا هي مجرد اشتراك في الدم أساسه نطفة الأب والأم التي تخلق بين الناس رابطة تتسع لتكون أسرة ثم قبيلة ثم جنساً، فهل يستطيع الإنسان أن يختار الجنس الذي يولد منه وينتمي إليه؟ إنه لا دور له في ذلك، فكيف يكبل إذا بهذا القيد؟ وأي سبب يدعوه للفخر بأنه من هذا الجنس أو ذاك؟

إن التجمع على أساس الجنس لا يمت إلى الاختيار والحرية بأدنى وشيجة.

٢ - أما وحدة الوطن فإنها أكثر وهما وخيالا، حيث يولد الإنسان في متر مربع من الأرض فلماذا يمد حدوده إلى عدة آلاف أو ملايين من الكيلومترات، دون أن يمدها إلى أبعد من ذلك فتكون الأرض كلها له وطناً، وأخوه من يشاركه الحياة على ظهرها؟ وهل يختار الإنسان المنطقة التي يولد فيها؟ وإذا لم يكن له خيار في ذلك فلماذا يكبل نفسه بهذه العقيدة، ويكره عقله على أن يخضع لمقتضيات هذا الإقليم بالذات.

٣- أما وحدة اللون فليست وهما فقط، وإنما هي لغو باطل فوق ذلك، فاللون صفة بدنية وخاصة جسدية لا أكثر ولا أقل، والإنسان شرف بإنسانيته وليس بلون بشرته - ودعاة التفرقة العنصرية لا يفرقون بين لبن البقرة الصفراء ولبن البقرة البيضاء فلماذا يتفرق البشر تبعا لألوانهم؟

ولقد شجب الإسلام هذه العناصر منذ أول لحظة له على ظهر الأرض، فبخصوص الرابطة الجنسية يقرر أن أصل الإنسان واحد ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾[1] ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾[2] فليس من الضروري أن يرتبط الإنسان بمساحة من الأرض يذل فيها أو يهان، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾[3]، ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾[4] فاختلاف الأجناس والقبائل والشعوب إنما هو للتعارف

---

(١) سورة النساء: الآية ١.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٨.

(٣) سورة النساء: الآية ٩٧.

(٤) سورة النساء: الآية ١٠٠.

[illegible] واتباعه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1].

وهكذا لا نجد في الإسلام كلمة تؤيد القومية أو العنصرية أو أي لون من ألوان العصبية، بل نجده يشن عليها حربا شعواء: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ**»[2]. وقرر تساوي الجميع: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا لأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى**»[3].

وهكذا قوض الإسلام الأسس المادية التي بنيت عليها القوميات المختلفة في العالم، حيث إنها لا تستند إلى عقل أو منطق. لقد قوض الإسلام كل ما تقوم عليه فكرة الدول القومية التي خلقتها أوربا للعالم. ولكن أي أساس يقره الإسلام للتجمع؟

الأساس الذي يقره الإسلام للتجمع: عندما شجب الإسلام الأسس المادية التي يتجمع حولها البشر، امتهانا منهم للعقل وضربا في متاهات الجهل، فإنه بنى وحدة جديدة على أسس عقلية مغايرة، تحترم العقل وتعطيه حقه في الاختيار، تمهيدا لتحمل المسئولية وتلقى الجزاء. هذه الأسس تعتمد في جوهرها على الاختلاف الروحي الجوهري لا على الفرق المادي الأرضي، فوضع أمام الإنسان حقيقة فطرية هي الإسلام، من استجاب لها فهم أمة الإسلام أيا كانت أجناسهم أو ألوانهم أو لغاتهم أو موطنهم.

وهكذا أتيح للإنسان أن يختار القومية التي ينتمي إليها لأول مرة في التاريخ البشرى، قومية تقوم على فكرة يستطيع العقل أن يقبلها كما يمكنه أن يرفضها دون إكراه على شيء، ومن خلال هذا الاختيار يختار الإنسان المعسكر الذي يبذل جهوده في سبيله، ويختار بالتالي طريقه إلى ربه. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾[4].

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(٢) رواه أبو داود في سننه، رقم ٥١٢١.

(٣) رواه أحمد في مسنده، رقم ٢٣٤٨٩.

(٤) سورة الانشقاق: الآية ٦.

المبحث الثاني: محور تطبيق الأخوة الإسلامية

إن الأخوة الإسلامية – فى رأى الباحث – هى القومية التى تجمع المسلمين – إذا كان ولابد من استخدام لفظ القومية – غير أنها تزيد عن القومية أنها عنصر إيجابى لا سلبى، بمعنى أن الأخوة الإسلامية تتطلب أن يعبر عنها فى شكل تنظيمى معين، بينما «القومية» لا تتطلب ذلك، ويمكن أن تكون موجودة وجوداً واقعياً دون أن يمثلها شكل تنظيمى معين.

ومن هنا فإن الأخوة الإسلامية تشمل معنى القومية وزيادة تتمثل فيما تتطلبه الأخوة الإسلامية من ضرورة وجود شكل تنظيمى يعبر عنها، وإن غاب هذا الشكل نقص إيمان المسلمين بقدر هذا الركن من أركان البناء الإسلامى، فلابد أن تتمثل الأخوة الإسلامية فى شكل تنظيمى يعبر عنها، هذا الشكل هو الوحدة الإسلامية التى نعالجها في نقاط ثلاث:

النقطة الأولى: حكم الوحدة الإسلامية.

النقطة الثانية: شكل الوحدة الإسلامية.

النقطة الثالثة: خطوات تنفيذ الوحدة الإسلامية.

النقطة الأولى: حكم الوحدة الإسلامية

يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[1].

فالأمر بالوحدة فى الآيات والنهى عن الفرقة فيها، جاء بأوضح بيان لا يبقى أدنى شبهى لمجادل فى فرضية الوحدة، بل إن سياق الآيات يشير إلى أن عدم الاعتصام بحبل الله تعالى ينفى عن المرء وصف الإسلام إذ يقول: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾.

---

(١) سورة آل عمران: الآيات ١٠٢، ١٠٣

وهذا الفهم من كتاب الله تعالى ليس بعيداً عن كبد الحقيقة. فلقد وضح النبى ﷺ صحة هذا الفهم عندما أرشدنا إلى أن من يمت وهو مفارق لجماعة المسلمين، أى وهو غير منضو تحت لواء الوحدة الإسلامية فليس بمسلم، وإنما هو من الحزب الآخر الذى يؤمن بأهداف أخرى، تلك الأهداف التى يموت عليها أهل الجاهلية لا أهل الإسلام. يقول صلوات الله وسلامه عليه «من فارق الجماعة قيد شبر فمات، مات ميتة جاهلية»[1].

فيجب أن تكون هناك جماعة يرأسها إمام المسلمين، ومن شذ عنها فقد خلع ربقة الإسلام، وإن مات قبل أن يتوب ويرجع إلى الوحدة الإسلامية مات على ما يموت عليه أهل الجاهلية من مبادئ. وبالمثل الدول والأقاليم، فمن شق الطاعة وخرج على الدولة الإسلامية فقد خالف دستور الإسلام ووقف على شفا حفرة من النار.

وإذا كان يلزم لإيمان المرء أن يكون عضوا فى الجماعة الإسلامية ألا يعنى ذلك أن تكون هذه الجماعة قائمة؟ فالوحدة وإقامتها بين المسلمين فرض من ينكره يتهم فى إيمانه دون شك.

۞ ۞ ۞ ۞

النقطة الثانية: شكل الوحدة الإسلامية

فرض الله تعالى على المسلمين أن يعتصموا بحبل الله. وحبل الله تعالى كما يبين الرسول ﷺ هو القرآن الكريم. فالوحدة الإسلامية إذا تعنى أن تظلل المسلمين سلطة تعمل بكتاب الله تعالى وسنة نبيه، أى تقيم حكم الإسلام، فتحل حلاله وتحرم حرامه، وتدعو إلى الله. أما شكل الوحدة فإن الإسلام لا يهتم كثيراً بالشكليات ما لم تخف وراءها مضمونا يمنعه الإسلام. فهل تكون الوحدة فى شكل الخلافة؟ هل تكون فى صورة الجمهورية؟ هل تكون فى صورة اتحاد لدول إسلامية؟ هل تكون فى غير هذه الأشكال؟ إن مرد ذلك إلى الشورى، فالمسلمون من حقهم أن يختاروا الشكل المحقق لوحدتهم المعبر عن إخوتهم، القائم على تعاونهم فى جميع المجالات.

---

(١) رواه البخارى ومسلم.

إن معنى الوحدة الإسلامية هو الذى نريده وهو غايتنا، وهو أن نعتبر أنفسنا مهما تناءت الديار مرتبطين بروابط وثيقة تمتد جذورها فى أعماق أنفسنا»[1] بمعنى أن يكون ولاء كل فرد فينا للإسلام قبل أن يكون لأى معنى آخر، وإلا كان الفرد مشاقا لرسول الإسلام معاندا لله متبعا غير سبيل المؤمنين ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[2].

۞ ۞ ۞ ۞

النقطة الثالثة: خطوات تنفيذ الوحدة الإسلامية

إذا كانت النظرة فيما عليه المسلمون من تفرق وتقاطع وتدابر – حتى ليستعين بعضهم بالأجنبى ضد أخوته، وحتى لتستخدم جيوش بعض دولهم فى ضرب المسلمين خدمة للدول الملحدة – إذا كانت النظرة فى أحوال المسلمين هذه تجعل حديثنا هذا أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، إلا أن المؤمن لا يفقد الأمل فى الإصلاح ولا يلقى من يده السلاح قط، وبخاصة إذا علمنا أننا لم نكلف إلا بالأخذ بالأسباب وبذل الجهد وصدق النية، والباقى كله على القوى القادر الذى لو شاء لهدى الناس جميعا. فمن هذا المنطلق ومن منطلق أننا نحاول الكشف عن المنهج الإسلامى فى التنمية، ذلك المنهج الذى يجعل من تحقيق الوحدة الإسلامية مرتكزا من مرتكزاته، نتحدث عن خطوات تنفيذ الوحدة الإسلامية.

إن هذه الخطوات يمكن ترتيبها فيما يلى:

١ - الدعوة إلى الإسلام فى الأقاليم الإسلامية وتبصير المسلمين بحقيقة دينهم، تمهيدا لحسم الصراع الذى يدور على أرض المسلمين.

٢ - إعلان الولاء للإسلام فى بلاد الإسلام، وشجب أى دعوة لأى مذهب يناوئه.

إذ الأمم الجادة لا تسمح لمذهب يعارض مذهبها بأن ينازعه السيادة على قلوب مواطنيها. فالولاء للإسلام ليس تشدقا بألفاظ ولا نصوصا فى الدساتير، وإنما يكون بتطبيق الإسلام عقيدة وشريعة، دينا ودولة، مذهبا ونظاما، سياسة واقتصادا.

---

(١) الإمام محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية، دار الرائد العربى، بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ ص٢٤٣ .

(٢) سورة النساء: الآية ١١٥

٣- خلع النفوذ الأجنبى وشجب الولاء القائم بين حكام المسلمين ودول الشرق والغرب، وتحويل ولائهم للإسلام والدول الإسلامية، وتبصير الحكام بخروجهم عن الإسلام بهذا الولاء إذ يقول الله تعالى ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[1].

٤- التنادى إلى تجمع إسلامى أو اتحاد إسلامى وتخويله صلاحيات الحكومة الأعلى فوق الحكومات الإسلامية، وطبقا لما يتفق عليه من شكل.

٥- يقوم هذا التجمع برعاية مصالح المسلمين فى العالم أجمع ويعمل على نشر الخير وتحقيق صالح الإنسانية.

(١) سورة آل عمران: الآية ٢٨

المطلب الثاني
دور الأخوة الإسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تبينا من المطلب السابق أن الأخوة الإسلامية تتطلب فى حكم الإسلام وحدة إسلامية بصورة من الصور، هذه الوحدة إذا وجدت ستؤدى إلى قلب أوضاع العالم الإسلامى رأسا على عقب، فتحيله من منطقة راكدة إلى منطقة تموج بأسباب القوة، من منطقة متخلفة إلى منطقة تسعى قدما إلى تحقيق التقدم، من منطقة مستغلة إلى منطقة تسيطر على مقدراتها ومواردها وتستخدمها لصالحها. وليس هذا فحسب بل إن الوحدة أمر لابد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالتكامل الاقتصادى الذى هو مظهر الوحدة فى الجانب الاقتصادى، أمر لا غنى للتنمية الاقتصادية فى هذه المنطقة عن تحقيقه، وبدونه فليست هناك تنمية أردنا أم لم نرد فتلك طبيعة الأمور.

وهذا المطلب يبين لنا هذه الحقائق فى فروعه الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية.

الفرع الثانى: التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج.

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادى والشروط المادية للتنمية الاقتصادية.

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الأول: الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية

من العجيب أن تمنح جماعة كل مقومات التقدم والنمو فإذا هى تلقى بها وراءها ظهريا ثم تجرى هنا وهناك تتسول ما يعينها على تحقيق التقدم، أو يساعدها على الخروج من تخلفها الذى ترزح تحته، وأعجب منه أن ما يقدم لهذه الجماعة المتسولة لا يقارن إطلاقا بما لديها. وفى أحسن الفروض يتدم لها بعض ما لديها، فإن قيل لها أن ضالتك بين يديك، أشاحت بوجهها وولته شطر الغرب أو الشرق تستورد منه ما يضرها ولا ينفعها، ما يؤخرها ولا يقدمها.

إن ذلك هو حال الأمة الإسلامية، لديها من المناهج أقومها، ومن النظم أسلمها، ومن الأدوات أكثرها فعالية، بيد أنه ران على قلوب أبنائها ما كانوا يكسبون.

إن إحدى حقائق هذا العصر هى أن الشظيات الدولية لن تستطيع أن تعيش فى عالم الدول العلاقة بنفسها أو بتكتلاتها، وأنه لا بقاء لها إلا إذا تجمعت ووحدت قواها. وتدرك الشعوب الإسلامية هذه الحقيقة وتوافق عليها، وتحاول أن تحققها، لكنها عند المحاولة تضل الطريق، فمنها من يسعى إلى التكتل على أسس عرقية، ومنها من يسعى إلى التكتل على أسس جغرافية، وبعضها يفضل التكتل على أسس ثورية. وجميع هذه التكتلات – كما يشهد بذلك الواقع – إنما تمثل قبض الريح ولا تجدى هذه البلاد فتيلا، فهى تعاند بها واقعها، ويغيب عنها أن هذا المجتمع إنما وجد على أساس الدين الإسلامى، ولن يستعيد مجده إلا على نفس الأساس. فلا توجد فكرة تستطيع أن تجمع العالم الإسلامى – أو بعض مناطقه – إلا الفكرة الإسلامية. ولقد حاولت الدول العربية أن تتجمع على الأساس العرقى وتحت لواء القومية العربية فما أجداها ذلك شيئا. والحقيقة أننا إذا طرحنا بعض المظاهر جانبا نستطيع أن نقول إن العالم الإسلامى «كان أقرب إلى الحل الرشيد لمشكلته وهو مستعمر منه اليوم وهو مستقل، لأن وحدته الروحية أو الأيديولوجية كانت أمتن منها اليوم، فهو الآن وهو مستقل، كأنما يبتعد عن هدفه، لأن وحدته هذه قد تصدعت من عملية التقسيم التى أجريت عليه. إننا إذا حكمنا بأن المجتمع الإسلامى (ككل يواجه نفس المشكلة) قد تخلف وتقهقر، فليس فى حكمنا أى إجحاف بالحقيقة، والخطأ أننا تعودنا تقدير الأشياء بالمقياس السياسى، ذلك المقياس الذى يجعلنا نقارن الوضع فى حالتين مرت بهما الدول الإسلامية على ضفتين قريبتين من التاريخ، قبل الحرب العالمية الثانية وهى تحت نير الاستعمار، وبعد تلك الحرب وهى متحررة سياسيا فى أغلبها، دون أن نقف على حقيقة هذا التحرر الذى لم يحم تلك الدول حتى من غيلة دويلة إسرائيل، بينما يكشف لنا هذا التطور على أن المجتمع الإسلامى ضيع فيه بين ضفتى التاريخ المشار إليهما أثمن ما عنده كزاد طريق، فقد الشعور بوحدة المصير، وضرورة الحل الواحد، الذى لا تجزئ عنه بعثية ولا بربرية ولا نزعة أفريقية ولا شيوعية مصطنعة»[1].

وأملنا الآن ـ فلقد قلنا إن المسلم لا ييأس ـ هو فى دعوة الأمة الإسلامية إلى دينها وتنفيذ فريضة الوحدة الإسلامية بما تعنيه فى الجانب الاقتصادى من تكامل بين البلاد

---

(١) مالك بن نبى، إنتاج المستشرقين، ص٢٥-٢٦.

الإسلامية الذى لا غنى عنه لتحقيق التنمية شئنا أم أبينا، وإن لم نحققه مع الدول الإسلامية فى ظل الاستقلال، حققناه مع الدول الأجنبية فى ظل التبعية لها ـ ذلك أن أى تنمية خارج الدول العملاقة لابد من أن تتم عن طريق التكامل مع جهة ما. فلا بديل أمامنا إلا الوحدة الإسلامية، والتكامل الاقتصادى بين بلاد الإسلام.

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الثانى: التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج

إذا انطلقت الدول الإسلامية من فكرة الوحدة وضرورة التكامل الاقتصادى حتى من منطلق إيمان الاقتصاديين الغربيين به، فإن ذلك يعيد الاتزان إلى عقول المسئولين عن التنمية الاقتصادية بها، فتفتح فكرة التكامل الاقتصادى عقولهم على فكرة حل مشكلة المنهج الذى تحقق التنمية الاقتصادية به فى هذه البلاد.

والحقيقة أن الباحث ليعجب لوضع دعاة التكامل الاقتصادى فى المنطقة العربية كيف لم يهتدوا إلى فكرة المنهج الواحد – المنهج الإسلامى – وكونه الحل الوحيد لمشكلتهم، كيف يقضون هذه السنين يدعون إلى وحدة بين بلاد اشتراكية وبلاد رأسمالية داخل العالم العربى؟ ومن منهم كان يريد أن يبتلع الآخر؟

ولعل الرغبة فى التكامل يمكن أن تفتح عيوننا على ضرورة المنهج الواحد حتى تتحقق به التنمية الاقتصادية، إذ أن رؤيتنا له ستحقق النتائج التالية:

١- سنتخلص من التردد غير الواعى بين المناهج المستوردة والتى ثبت أنها لن تحقق تنمية اقتصادية.

٢- التنمية على أساس المنهج الإسلامى فى ظل التكامل الاقتصادى ستحقق لهذه البلاد استقلالها الذى كافحت من أجله، وقد خيل إليها أنها حصلت عليه بعد الحرب الثانية، فلما بدأت تطبق مناهج التنمية المستوردة، تبين لها أنها انتهت إلى الوضع الذي حسبت نفسها قد تخلصت منه وهو التبعية للأجنبي، وغالباً ما يكون نفس المستعمر السابق، وربما يكون الدب الروسي القادم من صقيع الشمال يبحث عن الدفء في ربوع هذه البلاد. ذلك أن مناهج التنمية وأساليبها ليست محايدة، وإنما تخدم البيئة التي أنجبتها، وتحقق مصالح من ينشرها. فالدول التي طبقت المنهج الرأسمالي أصبحت تابعة للعالم الرأسمالي، والدول التي طبقت المنهج الاشتراكي

رفعت في براثن الشيوعية الدولية بحيث لن تستطيع الفكاك إلا بما يشبه الانقلاب، وفي جميع الحالات فإن التنمية لم تقطع من مشوارها الطويل خطوة واحدة.

٣- هذا المنهج سيمنح الدول الإسلامية الشخصية الذاتية، ويحميها من أن تكون ذيولا، بل يدفعها إلى أن تحتل مكانها في قيادة العالم، وتستعيد دورها شاهدة على الأمم ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[١] وهذا الشعور يولد فيها «الاعتماد على النفس» في تحقيق التنمية الاقتصادية، فيحميها من الوقوع في تلك الأحبولة التي وقعت فيها جميع البلاد النامية، أحبولة رأس المال الأجنبي، التي نسجت خيوطها الدول المتقدمة لكي تبقى على الدول النامية تابعة لها فتستنزف مواردها بهذا الطريق.

إن المنهج الإسلامي يؤمن بأن الاعتماد على الخارج في استيراد رأس المال يتنافى مع مفهوم التنمية الحقيقية. ولعل واقع البلاد النامية اليوم يؤكد صدق هذه النظرية حيث إن الإحصاءات المتاحة تثبت أن تدفقات رأس المال إلى خارج البلاد النامية تفوق تدفقات رأس المال إليها[٢]. مما يصدق قولنا إن فكرة الاعتماد على رأس المال الأجنبي هي فكرة استعمارية، وطعم ابتلعته الدول النامية، وما هو إلا أداة للاستعمار الجديد. ذلك أن التجارب تثبت أنه لا تطور إلا بالابتعاد عن رأس المال الأجنبي[٣] بل إن أحد خبراء البنك الدولي يعلنها صريحة فيقول: إن العالم الثالث كان سيكون في وضع أفضل لو لم تقدم له القروض التي قدمت له[٤].

والمنهج الإسلامي عندما يؤمن بالاستقلال التام وينفخ في العالم الإسلامي روح الاعتماد على النفس، يولد فيه روح المغالبة والقدرة على تجميع الفائض الاقتصادي المتاح. ولن يعجز إقليم فيه عن توفير متطلبات التنمية. أي أن هذا المنهج إنما يقدم لهذه البلاد وقبل كل شيء العزم والإرادة اللازمين لتطبيق سياسة الاعتماد على النفس والتي بدونها لن تتحقق تنمية قط ـ فلم يحدث في تاريخ الدنيا بأسرها، أن حقق شعب التنمية بجهود الآخرين.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٣

(٢) د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، ص٨٠.

(٣) د. محمد دويدار، إستراتيجية التطوير العربي، ص٩١ .

(٤) محبوب الحق، ستار الفقر، ص٧١ .

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي والشروط المادية للتنمية الاقتصادية

التكامل الاقتصادي أحد شروط المنهج الإسلامي فإذا تحقق فإنه سيضع بين يدي هذه البلاد ما يلي:

١- يقدم لهذه الأمة إمكانات كبيرة لا تقارن بإمكاناتها الحالية، فضلا عن أن تقارن بإمكانات كل قطر على حدة. ذلك أنه من المعروف اقتصادياً، والمجمع عليه بين كتاب التنمية، أن إمكانات مجموعة من الدول تفوق بمراحل مجموع الإمكانات الفردية للأقطار المكونة لتلك المجموعة[١].

ومن ثم فإن إدخال البعد الإسلامي على مقومات إستراتيجية التنمية القطرية، وتجميعها في إستراتيجية واحدة «يحقق أكبر استفادة من إمكانات كل دولة إسلامية دون فاقد أو ضائع»[٢] ويضيف إمكانات كبيرة لكل إقليم ولمجموع الأقاليم معا. وهو إذ يؤدى إلى ذلك فإنه يرفع عن كاهل الدول ما تتعرض له اليوم فرادى ـ شأنها شأن بقية دول العالم الثالث ـ من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولي، والتي تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية سلبا أو إيجابا، فهي إن كانت لصالح الدولة أمكن أن تدفع التنمية خطوات إلى الأمام، وإن كانت ضدها فهي كفيلة باستنزاف كل إمكاناتها، ووضع أكبر القيود على التنمية الاقتصادية فيها[٣].

٢- كذلك فإن التكامل الاقتصادي وما يعنيه من تنسيق بين استراتيجيات التنمية على مستوى العالم الإسلامي، يلفت نظرنا إلى دور فوائض البترول التي يملكها العالم الإسلامي، والتي تقيه أحبولة رأس المال الأجنبي التي تحدثنا عنها، ذلك أن هذه الفوائض وهى ناشئة عن ركاز موجود في باطن الأرض الإسلامية، هو طبقا للنظرية الإسلامية ملك للشعب الإسلامي أجمع «فكل معدن أو ركاز في باطن أرض إسلامية للمسلمين جميعا» وحتى إذا لم نأخذ بهذه النظرية فإننا نقول أن ٢٠٪ من هذه الأموال ليست من حق الإقليم التي توجد هذه الثروات به، بل هي لعامة المسلمين المحتاجين لها، فكم تبلغ هذه النسبة؟ إنها لا تقل عن

---

(١) د. محمد دويدار، المرجع السابق، ص٤٣ .

(٢) د. محمد شوقى الفنجرى، المذهب الاقتصادى فى الإسلام، ص٣٢ .

(٣) روبرت بولدين، جيرالد مايير، التنمية الاقتصادية، ترجمة يوسف صايغ، مكتبة التعاون، بيروت، بدون رقم للطبعة سنة ١٩٦٤ جا ص٤٠١ .

٥٠ بليون دولار من إجمالي الإنتاج للدول الأربع كبرى منتجي البترول في العالم العربي سنوياً، ناهيك عن إمكانات إيران البترولية وغيرها. وهذا المبلغ يمثل ثلاثة أمثال ما تكلفه مشروع مارشال لتعمير أوربا.

أليس في هذه الأموال أفضل وسيلة لتمويل التنمية على مستوى العالم الإسلامي؟

٣- ولا تقتصر الفوائد التي يجنيها العالم الإسلامي على توفير التمويل، بل إنه يوفر لها فرصة الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم الموزعة توزيعا كأنه يدعوها بنفسه إلى التكامل. فحيث توجد الفوائض المالية لا يوجد العمل ولا الأرض الزراعية، وحيث توجد الأرض الزراعية (السودان مثلاً) لا توجد الأيدي العاملة ولا الفوائض المالية، وحيث توجد الأيدي العاملة (باكستان ومصر) تقل الفوائض المالية والأرض الزراعية. وإن ضم هذه الموارد بعضها إلى بعض لكفيل بأن يحقق التنمية الاقتصادية في أفضل الظروف، فتتمكن السودان من إنتاج ما يكفي حاجة العالم الإسلامي من الحبوب، وتتمكن مصر من سد حاجة العالم الإسلامي من بعض الخبرات النادرة، كما يتمكن إقليم ثالث من سد حاجة أخرى. وهكذا. إن في الوطن العربي وحده من القوى البشرية الضخمة، والخبرات العلمية ومن الثروات الهائلة ورءوس الأموال الفائضة، ما يصلح أساساً لإقامة دولة عظمى تقف جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولكن هذه العوامل لم تلعب دورها بعد بسبب افتقاد العالم العربي للتضامن والتكامل والوحدة. بل ما زال العالم العربي يعتمد على الخارج في غذائه رغم ما هو معروف أن به ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون فدان قابلة للزراعة ولم تستغل بعد، منها ٦٠ مليون بالسودان وحدها[1]. وهذه إمكانات العالم العربي ناهيك عما لو تضافرت معها إمكانات العالم الإسلامي أجمع.

٤- كذلك لا يقل أهمية عما سبق ما يتيحه التكامل الاقتصادي من الأسواق المتسعة أمام أي سلعة تنتج في هذا العالم لسد احتياجات أبنائه، بحيث نستطيع أن نستغني عن التصدير للعالم الخارجي، كما نستغني عن الاستيراد منه إلا في

---

(١) د. محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مرجع سابق، ص٧٨ .

أفضل الظروف التي تحقق مصلحتنا على قدم المساواة مع مصالح الدول الأخرى التي تستنزف خيراتنا اليوم، إذ نواجهها فرادى وفقراء ومحتاجين.

تلك خطة للنهوض والتقدم يضعها المنهج الإسلامي بين أيدي الشعوب الإسلامية فهل تقوى هذه الشعوب على أن تمسك بها؟

إن الأمل معقود على الصحوة الإسلامية الحالية علها تعود بنا إلى الإسلام.

المطلب الثالث

خطوات التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: الإرادة السياسية وتحقيق التكامل الاقتصادي

ومع العلم التام والمعرفة الكاملة بأهمية التكامل الاقتصادي بين بلاد العالم الإسلامي، إلا أن كل ما يمكن تحقيقه، وكل ما يتطلع إليه، رهن بالإرادة السياسية لبلاد العالم الإسلامي، والتي هي في أوضاعنا الحالية في درجة منخفضة إلى أبعد الحدود. ورهاننا في الحقيقة ليس على إرادة حكومات العالم الإسلامي، فمعظمها لا يفكر في أمن الأمة ولا في مستقبلها بل لا يفكر في أمن الدولة التي أؤتمن عليها، ليس رهاننا على هذه الحكومات، وإنما نراهن على الشعوب التي قريباً جداً ستكسر القيود، وتتخلص ممن فرض عليها التشرذم والتفرق الذي لم تعرفه إلا في الفترة التي سيطر عليها فيها الفكر الأجنبي، وفرض عليها قوانينه، وتربت عليها أجيال أَلِفَت الأوضاع الحالية، وتفكر من المنطلق الإقليمي دون أن تضع في حسابها أن هناك أمة يجب أن تلم شملها، وأن تحقق كرامتها، وأن يكون لها دورها كبقية الأمم المعاصرة التي تكالبت على الأمة الإسلامية وأصبحت تحدد لشعوبنا خطى سيرها، مبتعدة بها عن هويتها وكل ما يحقق عزتها ويجعل لها دوراً على ظهر الأرض.

نراهن على وعي الشعوب في مستقبل الأيام، وعلى حركتها نحو تحقيق مصالحها، والتي تتمثل في سعيها نحو تكاملها الذي سيحميها من كل ما تتعرض له اليوم وهي متشرذمة، تعيش تابعة اقتصادياً، تابعة فكرياً، تابعة سياسياً. بل إن نخبتها تستمرئ التبعية، وتدافع عنها، وتسعى لاستدامتها. وعلى الشعوب أن تتخلص من النخبة العميلة فكرياً، وتتجه نحو المحافظة على هويتها. والتي عن طريقها تبنى مكانتها وتحقق دورها على ظهر الأرض. وذلك بنشر قيم الإسلام بين أبناء هذه الأمة تلك التي نخشى أن يكون معظمها قد جهل الإسلام، وتحتاج إلى أن تستعيد إيمانها.

وعن الهوية يقول المرحوم: علي عزت بيجوفيتش:

- إن أهم ما يحرك الشعوب المسلمة لتحقيق الإنجاز هو إيمانها بالقرآن وما يجب عليها نحو هذا الإيمان من استمساك بالحق والعمل به، لتحفظ بذلك هويتها وإرثها وقيمها وما يحركها للعمل والإنجاز، ويضرب رحمه الله تعالى مثلاً ببلدين كانتا على

نفس المستوى عقب الحرب العالمية الأولى وهما اليابان وتركيا فكلاهما إمبراطورية قديمة لها ماضيها المجيد وخرجتا من الحرب مهزومتين، وعملتا على النهوض والتقدم والوصول إلى مكانة بين دول العالم، فأما اليابان فانطلقت تستفيد من الحضارة الغربية والتقدم التكنولوجي مع المحافظة على الهوية والثقافة والقيم اليابانية، بأن تأخذ ما يفيدها من الحضارة الغربية ويتفق مع هويتها وخصوصيتها. أما تركيا فقد لجأت إلى التشبة بالغرب أيضاً، ولكن في ماذا؟ بتحريم الطربوش. وضرورة السفور، وإرسال وفود من بنات الأتراك ليثبتن لأوروبا أنهن متحضرات، أيضاً بإلغاء الأذان وإغلاق المدارس الإسلامية؛ واستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية. وبصفة عامة محاولة طمس هوية الشعب، والتشبة بالغرب في قشور الحضارة، وليس في جوهرها كما فعلت اليابان، التي بدأت معها من نفس النقطة. فإلى أي مكانة وصلت كل من الدولتين؟ في حياة المرحوم علي عزت يقول: اليابان اليوم في المرتبة الأولى بين دول العالم، وتركيا في المرتبة الثالثة أو دون ذلك.

وإذا كان لنا من عبرة من هذا المثال الذي يقدمه المرحوم علي عزت بيجوفيتش فإنها تتمثل في ضرورة أن تنطلق التنمية الاقتصادية تحدوها المحافظة على هوية الشعوب الإسلامية، وأن تبذل الجهود في بناء التنمية في كل إقليم إسلامي مستصحبة القيم والثقافة والتقاليد الإسلامية وعندما تتجه إلى ذلك تستطيع أن تستفيد مما قدمه الفكر الإنساني عن التكامل وخطواته، والتكامل وآلياته، والتكامل وما يحققه.

إن التكامل بدأ سوقياً على يد «بيلابلاسا» وتمثلت مكوناته في الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة وإزالة العقبات من طريق تبادل السلع والخدمات بين مجموعة من الدول. وتطور التكامل اليوم ليكون تكاملاً إنمائياً، حيث إن التنمية قد أصبحت المطلب الأول للشعوب الإسلامية، التي تريد أن تلحق بركب التقدم وتحقق لأفرادها المستوى المعيشي الذي يليق بالإنسان. وعليه فإن التكامل يتمثل اليوم في إقامة المشروعات المشتركة، والتي تنبثق عن استراتيجية مشتركة تجمع مجموعة من الدول التي تريد أن تستفيد من معطيات التكامل الاقتصادي.

الفرع الثاني: خطوات التكامل في الأمة الإسلامية:

إن التركيز في البداية يجب أن ينصب على التكامل بين مجموعة الدول التي تنتمي إلى إقليم معين، ثم ننتقل إلى إقامة التكامل بين إقليمين متجاورين ثم يتسع نطاق التكامل ليقوم بين أقاليم الأمة.

وأمتنا فعلاً تتمثل في عدد من الأقاليم المتجاورة التي يسهل تحقيق التكامل بينها في البداية، ثم يتقدم التكامل إلى المستوى الذي يليه، في تدرج يعكس سنة الله تعالى. وعلى سبيل المثال يتم البدء بتحقيق التكامل بين مجموعة الدول الإسلامية التي يضمها حوض النيل، وعلى نفس المستوى يتم التكامل بين مجموعة الدول الإسلامية في غرب أفريقيا، وبين مجموعة الدول الإسلامية في شمال أفريقيا (المغرب العربي) ويتم التكامل بين الدول التي تضمها جزيرة العرب، ويقوم التكامل بين باكستان وأفغانستان وإيران، والتكامل بين تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي والتكامل بين إندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش. هذه مجموعة الأقاليم السبعة التي تتكون منها الأمة الإسلامية. كل إقليم من السبعة يقيم تكاملاً اقتصادياً فيما بين دوله، وبعد فترة تتوثق فيها العلاقات الاقتصادية بين دول كل إقليم ويتعمق التكامل بينها، ننتقل إلى إقامة تكامل اقتصادي بين إقليمين أو ثلاثة، فيتم التكامل بين الدول الإسلامية في أفريقيا (حوض النيل وغرب إفريقيا وشمالها) الإقليم الأول والثاني والثالث من الأقاليم السبعة. ويتم التكامل بين جزيرة العرب وتركيا والدول الإسلامية في آسيا الوسطي (الإقليم الرابع والإقليم الخامس من الأقاليم السبعة) ويقوم التكامل بين مجموعة إيران وباكستان وأفغانستان والمجموعة الممثلة في جنوب شرق آسيا (ماليزيا . إندونيسيا بنجلاديش) الإقليم السابع والإقليم السادس من الأقاليم السبعة. وفي المرحلة الثالثة يكون التكامل بين هذه الأقاليم قد تعمق أكثر ونضج واستوي على سوقه، فننتقل إلى إقامة التكامل الكامل بين أقاليم الأمة الإسلامية السبعة. ولتحقيق ذلك في أفضل الظروف، ينبغي على كل دولة أن تبذل قصارى جهدها في تنمية نفسها كي تكون مفيدة لإقليمها الذي ستتكامل معه ثم توضع الخطط الاستراتيجية لتنمية كل إقليم بما يجعله مفيداً لأمته عندما يتحقق التكامل الكامل بين أقاليم الأمة.

إن الأمة الإسلامية تمتلك من الإمكانات الاقتصادية ما يسمح لكل إقليم منها أن يحقق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على موارده الذاتية، فليس لدينا إقليم تنقصه الموارد

المادية أو البشرية لينطلق في تحقيق التنمية وينجح فيها. وعلى بعض الدول التي تدعي أنها ذات غنى وثراء، وأن تكاملها مع غيرها ربما يفيد الآخرين ولا يفيدها، على هذه الدول أن تنظر نظرة صحيحة، فثراؤها الذي تعجب به يعتمد على موارد ناضبة ونافدة في وقت ما، قريباً كان هذا الوقت أو بعيداً، وأن الموارد المتجددة هي الموارد الحقيقية التي تتحقق بها التنمية المستدامة والتي تصاحب منافعها الأجيال القادمة من شعوب الأمة. وعليها أن تؤمن مستقبل شعوبها بالانضواء تحت راية أمتها، حتى يتقدم الجميع معاً، ويتحقق التمكين لشعوب الأمة الإسلامية مجتمعة.

الفرع الثالث: التكامل بين دول حوض النيل الإسلامية:

ولنأخذ مثالاً عملياً من إقليم من أقاليم الأمة الإسلامية هو إقليم حوض النيل، والذي يمكن أن يمثل تصوراً لما سيحدث في الأقاليم الستة الأخرى في الأمة الإسلامية. مقدمين لحديثنا بتحديد هذا الإقليم وتحديد مشكلاته وبعدها نتحدث عن المشروعات المطلوبة لتنمية الإقليم.

١. أهم أجزاء إقليم حوض النيل:

مصر. السودان. الصومال. واريتريا وجيبوتي

٢. أهم قضايا الإقليم:

١) عدم استغلال الموارد: ممثلة في الأرض الزراعية بالسودان والقوى البشرية في مصر والثروة الحيوانية بالصومال.

٢) تخلف الصناعة وبدائية الزراعة ونقص وسائل المواصلات.

٣) التهديد الأمني لحدود هذه البلاد من عدد من الأعداء الظاهرين والمقنعين.

٤) وجود مشروعات كبرى في هذا الإقليم معلنة ويمكن تنفيذها، بيد أنها تقف عند الأماني دون أن يبدأ تنفيذها منذ سنوات.

٥) غلبة الأمية على هذا الإقليم، وأفضل مناطقه تصل فيها الأمية إلى ما يقرب من ٥٠٪ من السكان.

٦) القلاقل والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي في معظم أجزاء الإقليم.

٧) الفساد الإداري والسياسي والأخلاقي.

٣. مشروعات التكامل في دول حوض النيل الإسلامية:

يمتد هذا الإقليم من ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى أعالى النيل جنوباً، ويضم عدداً من دول شرق أفريقيا وتضاف إليها اريتريا والصومال وجيبوتي.

هذا الإقليم يمتلك الموارد البشرية، كما يمتلك الموارد المادية ممثلة في الأراضي الزراعية والغابات والثروات المنجمية والثروات الحيوانية، وبه أقاليم مناخية متعددة تضم مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الاستوائي والمناخ المداري.

ودوله منفردة تعاني النقص في واحدة من هذه الموارد أو أكثر حيث تعاني مصر من ضيق المساحة الزراعية، وتعاني السودان من نقص الخبرات البشرية ورءوس الأموال، وتعاني الصومال واريتريا وجيبوتي من نقص الخبرات ونقص رءوس الأموال، والكل يعاني من بدائية الصناعة والزراعة، ونقص الطرق ووسائل النقل، وكلها يمثل موقعاً متأخراً في مقاييس التنمية البشرية بل منها ما يتزيل قائمة دول العالم التي يصدر عنها تقرير الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

فمصر تعاني من ضيق المساحة الزراعية ونقص المياه، ومن ثم نقص إنتاج الغذاء الذي تستنفد جانباً كبيراً من مواردها في استيراده، حيث تمثل أكبر بلد مستورد للقمح في العالم، وهي في الأصل بلد زراعي. كما تعانى السودان من نقص الخبرات البشرية ورءوس الأموال الإنتاجية، بما يجعلها عاجزة عن استغلال مواردها الزراعية الكبيرة والموارد المائية الوفيرة. وتعانى الصومال وجيبوتي واريتريا من نقص الخبرات وقلة وسائل المواصلات، وبدائية طرق الإنتاج بما يجعلها غير قادرة على الاستفادة المثلي من إمكاناتها من الثروة الحيوانية والزراعية والمنجمية.

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الرابع: مشروعات التكامل بين دول حوض النيل:

وتستطيع دول هذا الإقليم أن تحقق تقدماً في الكثير من المجالات إذا هي تكاملت في استغلال مواردها المملوكة لها بحيث تتغلب على معظم المشكلات التي تعاني منها. تستطيع هذه البلاد أن تحقق جميعها الاكتفاء الذاتي من الحبوب اللازمة لإطعام الإنسان

والحيوان إذا تعاونت في مشروع مشترك لتوفير الإمكانات المطلوبة لزراعة عشرة مليون هكتاراً فقط من الأرض الزراعية في السودان والتي تبلغ ٤٢ مليون هيكتار.

ومقومات هذا المشروع تتمثل في:

١. الأرض وهو موجودة في السودان.

٢. الخبرة البشرية في الزراعة من عمال ومهندسين وهي موجودة في مصر.

٣. رءوس الأموال الإنتاجية وهي موجودة في مصر.

٤. التمويل ويمكن توفيره من مصر والسودان.

هذا المشروع يحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، ويسمح بتصدير الفائض إلى خارج الإقليم ليسد جزءاً من حاجة إقليم آخر من أقاليم الأمة الإسلامية.

ويتطلب هذا المشروع مشروعات أخرى لازمة ومكملة له.

فلنقل المنتج من السودان إلى بقية أنحاء الإقليم تحتاج إلى أقامة مشروعات للنقل تتزامن مع هذا المشروع ومنها:

١ـ خطوط الملاحة النهرية بين مناطق السودان بعضها مع بعض، وبين السودان ومصر. وهي مشروعات ضخمة تتطلب تطوير الموانى الموجودة على شاطئ نهر النيل، وإنشاء غير الموجود منها. كما تتطلب بناء الناقلات النهرية في الترسانة البحرية الموجودة بالإسكندرية والأخرى الموجودة في بورسودان، ويخلق ذلك طلباً على العمال يستوعب الملايين التي تدخل سوق العمل سنوياً في مصر والسودان وبقية مناطق الإقليم.

٢ـ خطوط الملاحة البحرية بين شرف أفريقيا والموانى المصرية على البحر الأحمر، والتي تخدم التبادل التجاري بين دول الإقليم.

٣. خطوط السكك الحديدية بين السودان واريتريا والصومال وبالتعاون مع أثيوبيا. وخطوط للسكك الحديدية بين مصر والسودان عن طريق مشروع ممر التنمية في الصحراء الغربية من مصر والتي تخترق السودان إلى كردفان وبقية مناطق السودان.

٤ـ شبكة خطوط جوية تربط أنحاء الإقليم، وتسمح بنقل اللحوم من الصومال (مثلاً) إلى المناطق التي تحتاج إليها من بلاد الإقليم، وتصدير الفائض إلى خارج الإقليم.

ـ إلى جانب مشروعات إنتاج القمح ومشروعات النقل يمكن إقامة عدد من المشروعات أهمها:

١ـ مشروعات لتربية الماشية وتسمينها وتطوير وسائل التربية القائمة حالياً بالسودان والصومال واريتريا، بما يجعلها على المستوى العالمي الذي ينتج اللحوم والألبان ومشتقاتها.

٢ـ مجموعة من المجازر وما يتبعها من خدمات بيطرية، وثلاجات لحفظ اللحوم حتى يتم نقلها، تقام في الصومال وفي السودان حيث تتوفر اللحوم التي تحتاجها بقية مناطق الإقليم، ويصدر الفائض منها إلى خارج الإقليم.

٣ـ إنشاء مجموعة من المصانع لتحويل البطاطا البيضاء التي تنتج في الصومال إلى دقيق بديل لدقيق القمح في صناعة المكرونة ورغيف الخبز بحيث يسد جانباً من الطلب على الحبوب الغذائية، حيث تكلفته لا تمثل أكثر من سدس تكلفة استخدام القمح في إنتاج هذين المنتجين المهمين (المكرونة ورغيف الخبز) والاستثمار الواسع في بناء آلات هذه المصانع في مصر لإقامتها على أرضها واستيراد البطاطا من الصومال، وأيضاً تصدير هذه الآلات لإقامة المصانع بالصومال ومن الممكن إنتاج جانب من البطاطا البيضاء المستخدمة في هذه الصناعات داخل مصر.

٤ـ إنشاء شبكة فروع للبنوك الوطنية بكل دولة في دول الإقليم لتقوم بتمويل التجارة البينية بين دول الإقليم، مع نظام لتسوية المدفوعات يسمح بانسياب السلع والخدمات بين دول الإقليم. حتى يكون انتقال العملات في أضيق الحدود.

٥ـ فتح الجامعات القائمة في كل دولة أمام الطلاب من الدول الأخرى في الإقليم، والاستثمار في بناء جامعات جديدة برءوس أموال مشتركة وبخبرات متوافرة في بعض دول الإقليم.

٦ـ السماح بانتقال العاملين بين دول الإقليم للإقامة والعمل في شتى المجالات المتاحة.

٧ـ إقامة المشروعات الصحية المشتركة بين دول الإقليم لتوفير العلاج لكل أبناء الإقليم بما يمكن من الإسهام الوافر في التنمية الاقتصادية لدول الإقليم.

٨ـ إقامة مشروعات مشتركة لصناعة وسائل النقل التي تحتاج إليها الأنشطة التجارية والصناعية التي ستغطي أرض الإقليم، محققة التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم.

٩. التمويل لهذه المشروعات كلها يعتمد أساساً على رجال الأعمال في دول الإقليم، وعلى الميزانيات العامة في هذه الدول، ويعضد ذلك ويدعمه جهود وإسهامات مؤسسة التمويل التجاري الإسلامية التابعة للبنك الإسلامي، ويمكن الاستفادة من الصناديق العربية مثل صندوق أبي ظبي الإنمائي وغيره من الصناديق. المهم أن التمويل يجب أن يكون بعيداً عن التمويل بالفائدة الربوية.

١٠. من أهم مشكلات هذا الإقليم التهديد الخارجي لدوله سواء تمثل في المؤمرات على السودان لتفكيكه أو تمثل في القرن الأفريقي لتمزيق الصومال أو تمثل في التهديد الواقع على حدود مصر الشرقية، وربما كان العدو واحداً في كل هذه الجبهات. لذلك فمن أهم ما ينبغي التركيز عليه في تحقيق تنمية هذا الإقليم هو بناء قوة تؤمن تنميته وتحافظ عليها، وفي نفس الوقت تمثل جزءاً من جهود التنمية. هذا الهدف يتحقق بإقامة الصناعات العسكرية التي تكفل تزويد جيوش الإقليم بحاجته من السلاح دون أن يكون لأعدائه تحكماً في حجم تسليحه. إن مشروعاً مثل هيئة التصنيع العربية التي أضاع العرب حتى اليوم قرابة الأربعين عاماً من انطلاقها وأجهضوا جهودها، وبقيت عاجزة عن تحقيق الأهداف التي وضعت لها وهي إنشاء صناعة حربية متطورة تنتج ما نحن بحاجة إليه دون أن يمر ذلك بأعدائنا، مشروع كهذا يجب أن يكون هو وأمثاله من أولويات ما يجب إقامته.

وعلى دول هذا الإقليم أن تجعل أحد أعمدة تنميتها هي الصناعات العسكرية التي تنتج حاجة جيوشها وتشارك غيرها من دول العالم في تصدير السلاح. إن قدرات مصر في هذا الخصوص كبيرة، وتستطيع أن تأخذ بيد إخوانها ليسهموا معاً في إقامة هذه الصناعة الهامة. وعليهم أن يضعوا خطة لنشر وحدات الإنتاج في أنحاء الإقليم، بحيث تنتج كل دولة نوعاً من السلاح أو أجزاء معينة من سلاح ما، ثم يتم التجميع على

مستوى الإقليم. ستضيف هذه الصناعة إلى حجم الإنتاج القومي، وتخفض أعباء استيراد السلاح الذي يمثل جانباً كبيراً من واردات دول الإقليم.

وتنوع هذه الصناعة بين إنتاج الأسلحة البرية والأسلحة البحرية والأسلحة الجوية، بكل أنواعها.

١١ـ يمتلك هذا الإقليم العديد من المشروعات التي يمكن إقامتها وتحقيق التنمية بواسطتها سواء في ذلك مصر أو السودان أو الصومال بيد أن العجز يسيطر على هذه الدول، فتحلم بإقامة هذه المشروعات دون أن تتقدم خطوة نحو التنفيذ. ولعل مشروع التكامل بين دول الإقليم يفتح العيون لترى هذه المشروعات، وتهتم بإقامتها كمشروعات مستكملة الدراسة يمكن البدء بها وتحقيق التكامل عن طريق المشاركة في التنفيذ والمشاركة في الاستفادة من هذه المشروعات. وأهم هذه المشروعات مشروعات التكامل في جنوب مصر وشمال السودان، ومشروعات تعمير سيناء في مصر ومشروعات الزراعة الكثيرة في السودان، وممر التنمية بمصر، ومشروعات تعبئة اللحوم وصيد الأسماك على شواطئ الصومال، والتي تعد أكثر مناطق الصيد إنتاجية في العالم. هذه المشروعات ربما يدفع التكامل بين دول الإقليم نحو البدء بها، لأهميتها واكتمال دراساتها.

١٢. لدينا صروح صناعية قائمة في أنحاء هذا الإقليم، بيد أنها بمقاييس التكنولوجيا المعاصرة تعد متخلفة إلى حد كبير، ولدينا الزراعة نشاط تقليدي في كل مناطق الإقليم، بيد أنها تستخدم الأساليب البدائية في الإنتاج، ولدينا وسائل مواصلات بيد أنها متهالكة في الكثير منها، وربما لم يتم تطويرها منذ إنشائها. كل هذه الصناعات وكل الأنشطة الزراعية ومنها صناعة الصيد، تحتاج إلى تطوير إن كانت قائمة وتحتاج إلى إنشاء إن كنا لا نملكها. وفي كل الحالات يجب أن توضع الخطط لتحديث الصناعة وإدخال الأساليب العلمية في الزراعة والصيد، حتى يملك الإقليم صناعة قادرة وزراعة قادرة وأساطيل صيد قادرة، قادرة كلها على مد دول الإقليم بما هي في حاجة إليه.

إن أسطولاً حديثاً للصيد تملكه دول الإقليم يستطيع أن يصطاد في شواطئ الصومال ما يكفي دول الإقليم، ويشجع على إقامة صناعة أسماك تصدر إلى خارج الإقليم بعد أن يكتفي سكان الإقليم. ومشروعات لإنتاج السكر من قصب السكر في

السودان تستطيع أن تسد حاجة الإقليم وتسمح أيضاً بالتصدير، ومشروعات الغزل والنسيج في مصر تستطيع أن تسد حاجة الإقليم وتسمح بالتصدير. ولن نستطيع أن نحصي المشروعات التي يمكن إقامتها في كل مناطق الإقليم، فبعضها يتولد من بعض وبعضها يدفع إلى بعض.

١٣ـ إن دول الإقليم حتى اليوم لا تملك سيارة وطنية في أي بلد منها، ولعل ضيق السوق في كل بلد يقف حائلاً دون اتخاذ خطوات لإنشاء صناعة سيارات وطنية، لا تعتمد على التجميع فحسب، وإنما تعتمد على تعميق هذه الصناعة والاستقلال في إنتاج سيارة وطنية. فيأتي التكامل بين دول الإقليم ليفتح الطريق أمام إنتاج سيارة وطنية تخص دول الإقليم وتنتشر وحداتها أو تنتشر الصناعات المغذية لها وهي بالآلاف، تنتشر في أنحاء دول الإقليم، ويأتي المنتج النهائي ليربط بين مدن الإقليم وقراه.

هذه أمثلة للمشروعات التي تنتظر قيام التكامل بين دول إقليم حوض النيل، لكي تنشر التقدم في ربوعه وتقيم الحياة الطيبة في أنحائه، متخذة من التكامل الاقتصادي وسيلة لهذا الإنجاز الكبير، الذي يجعل للإقليم مكانة بين الدول. ولشعوبه حياة طيبة تليق بالإنسان الذي كرمه الله تعالى.

ـ على مستوى كل إقليم يتم وضع تصور للمشروعات الضرورية للتنمية الاقتصادية والتي ترتبط بمشروعات التكامل على مستوى الأمة والتي تقام في كل منطقة، وذلك بناء على دراسات مستفيضة، تحدد الميزة النسبية التي تجعل مشروعاً معيناً يقام في البلد (س) أو البلد (ص) وتنشر دراسات الجدوى لهذه المشروعات بين رجال الأعمال في كل دول الإقليم، وتحدد المدة الزمنية التي يجب أن يقام المشروع خلالها.

ـ كل بلد مدعو إلى أن يجعل بلده قادرة على جذب أكبر عدد من هذه المشروعات التكاملية، عن طريق إقامة البنية الأساسية التي ترفع من كفاءة الاستثمار على أرضه، وتجعله جاذباً لإقامة المشروعات التكاملية فيه. ومن حق جميع المستثمرين على مستوى الأمة الإسلامية أن يشاركوا في إقامة هذه المشروعات. أي أن هذه المشروعات وإن كانت تهدف في هذه مرحلة إلى تحقيق التكامل بين دول إقليم من أقاليم الأمة إلا أن أبناء الأمة جميعاً ينبغي أن يسهموا في إقامة هذه المشروعات.

- تحديد فترة زمنية لتنمية كل إقليم على حدة، حيث تبدأ بعدها إجراءات التكامل الاقتصادي على مستوى الأمة ويتمثل في مجمله، بإضفاء الأهمية على الإجراءات الإقليمية التي اتخذت في كل إقليم من الأقاليم السبعة التي ضمت بلاد الأمة الإسلامية، فالسياسات المطبقة في الأقاليم تتسع لتطبق على مستوى الأمة، والربط الذي تم بين دول كل إقليم يتسع ليمثل ربطاً على مستوى الأمة، ونظام تسهيل المدفوعات بين دول كل إقليم يتسع ليكون نظاماً لتسهيل المدفوعات على مستوى الأمة.

- التكامل الاقتصادي بين دول الحوض الإسلامية، لابد أن ينطلق من رؤية واضحة لمشكلات الإقليم، ومن استراتيجية مشتركة للتغلب على هذه المشكلات باستخدام الحلول المشتركة التي تمكن أجزاء الإقليم من الخلاص من الأوضاع التي لا ترغبها.

مع وضع خريطة للمشروعات التي يمكن القيام بها للاستفادة من الإيجابيات القائمة، والتغلب على السلبيات المحيطة.

وفي هذه المرحلة - وبعد أن بنيت التنمية في كل إقليم - ستكون الجهود منصبة على التكامل التجاري ممثلة في مد خطوط المواصلات بين أقاليم الأمة السبعة، وفي تسهيل المدفوعات بين الدول الإسلامية وفي توحيد المواصفات والمعايير بين المنتجات في كل إقليم ثم النظر في توحيد العملة. ربما بإخراج الدينار الإسلامي من كونه اليوم وحدة حسابية تستخدم في البنك الإسلامي للتنمية، إلى أن يكون عملة واقعية يستخدمها الناس في تعاملاتهم على غرار «اليورو» في الدول الأوروبية، ومع أهمية التكامل التجاري، فعلينا أن لا نغفل المواصفات الفنية والمواصفات الصحية وبقية معايير الجودة العالمية والإسلامية، حتى لا نفاجأ بحواجز أمام منتجات إقليم تمنعها من الانطلاق إلى بقية أقاليم الأمة، فقد لوحظ على مستوى الدول العربية أنه بعد أن أزيلت الحواجز الجمركية لم تزد التجارة البينية التي من أجل زيادتها كان رفع الحواجز الجمركية. والسبب في الغالب يتمثل في اختلاف معايير الجودة ومواصفاتها المطبقة في كل بلد. فعلى المشروعات الإنتاجية التي تقام في كل إقليم أن تلتزم بالمعايير التي توضع على مستوى الأمة الإسلامية. والتي لن تختلف كثيراً عن معايير الجودة العالمية.

الخاتمـــــة

في نهاية هذه الورقة يتبين لنا أن إمكانية تنمية الأمة الإسلامية هدف يجب أن نسعى إليه بكل ما أوتينا من إمكانات فنماء الأمة هو الذي يحلها المكانة التي تليق بأمة كتبت على جبين الدهر صفحات وضاءة من قبل. وهذا هدف يجب أن ينشغل به كل الغيورين على حاضر ومستقبل الأمة، بل والغيورين على ماضي الأمة أيضاً، فما ينبغي للأمم العريقة أن تفرط في ماضيها، وأن تهينه بحاضرها، يجب أن يكون هذا الحاضر امتداداً للماضي الزاهر، وقدرة الأمة على ذلك واضحة، وتتمثل في منطلقات رئيسة هي:

١- الوحدة الإسلامية فريضة ومضمونها هو انضواء المسلمين تحت راية الإسلام، ولا يهم الصورة التي يكون عليها شكل هذه الوحدة. ومن هذه الصور تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي لتمثل هذا المضمون.

٢- التكامل الاقتصادي هو جوهر الوحدة الإسلامية وإذا تحقق يستطيع أن يخلص العالم الإسلامي من التخبط بين المناهج، كما يستطيع أن يحقق له التنمية الاقتصادية في أفضل الظروف ومن أقصر السبل.

٣- موارد العالم الإسلامي إذا اجتمعت أمكنها أن تقيم دولة عملاقة تطاول بل وتتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من كبريات الأمم.

٤- في عالم اليوم لا يمكن في غير الدول العملاقة بطبيعتها .وهي في العالم تعد على أصابع اليد الواحدة .أن تتحقق التنمية الاقتصادية إلا عن طريق التكامل الاقتصادي.

٥- إن لم تتجمع بلاد العالم الإسلامي وتتكامل فيما بينها، فستجد نفسها. كما هي اليوم. أذناباً للعالم المتقدم. ذلك أن طريق التقدم أمام دوله فرادى مغلق، ومستقبل التنمية القطرية لا يبشر بخير، وإذا أفلتت منه فرصة التجمع والتكامل اليوم فربما يصعب اللحاق بها في المستقبل.

٦- التكامل كما بينا إنمائي مرحلي، يقوم على تنمية وتكامل مجموعة الأقاليم الإسلامية أولاً، ثم ينطلق إلى تحقيق التكامل بين أقاليم الأمة كلها.

والله الموفق

أ.د/ يوسف إبراهيم يوسف

المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ كتب السنة المشرفة.

٣ـ الشيخ محمد أبو زهرة ـ الوحدة الإسلامية ـ دار الرائد العربي ـ بدون رقم طبعه أو تاريخ.

٤ـ د. إسماعيل صبري عبد الله ـ نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ط١.

٥ـ د. محمد دويدار ـ استراتيجية التطوير العربي ـ دار الجامعات الإسكندرية ـ ط١.

٦ـ محبوب الحق، ستار الفقر، مكتبة مدبولى، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، ط١.

٧ـ د. محمد شوقي الفنجرى ـ المذهب الاقتصادي في الإسلام ـ بدون رقم طبعة أو تاريخ.

٨ـ روبرت بولدوين، جيرالد ماير، التنمية الاقتصادية ـ ترجمة يوسف صايغ ـ مكتبة التعاون، بيروت، بدون رقم ط، سنة ١٩٦٤م، جـ١.

٩ـ د. محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، بدون رقم ط وتاريخ.

١٠ـ د. يوسف إبراهيم يوسف ـ استراتيجية التنمية الاقتصادية وتكنيكها في الإسلام ـ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ط١ سنة ١٩٨٠م.

١١ـ علي عزت بيجوفيتش ـ الإعلان الإسلامي ـ ترجمة محمد يوسف عدس ـ دار الشروق. ط. ١ بدون تاريخ.